شي من العالم مع كراهته لوجوده اي عدم ارادته له تعالى
او مع الذهول او الغفله او بالتعليل او بالطبع ش قد عرفت
ان حقيقه الاراده هي القصد الى تخصيص الجايز ببعض
ما يجوز عليه وقد تقرر ان اراده الله تعالى عامه التعلق لجميع
الممكنات فيلزم ان يستحيل وقوع شي منها بغير اراده منه
تعالى لوقوع ذلك الشي وذلك ينفي ارادته تعالى لضد ذلك
الواقع والا لاجتمع الضدان وينفي اتصافه تعالى بالذهول والغفله
فانهما منافيان للقصد الذي هو معنى الاراده وينفي ايضا
ان تكون الذات العليه علة لوجود شي من الممكنات او موثره
فيه بالطبع لانه يلزم عليه قدم ذلك الممكن لوجوب اقتران العله
بمعلولها والطبيعه بمطبوعها وذلك ينافي اراده وجود ذلك
الممكن العدم لان القصد الى ايجاد الموجود محال اذ هو من
باب تحصيل الحاصل ولهذا لما اعتقدت الملحده من الفلاسفه
اهلكهم الله تعالى ان استناد العالم اليه تعالى انما هو على طريق
استناد المعلول الى العله قالوا بقدم العالم ونفوا عنه الله
تعالى جميع الصفات الواجبه لمولانا جل وعز من القدره والاراده
وغيرهما وذلك كفر صراح والفرق بين الايجاد على طريق العله
والايجاد

ايجاد عدم ما قصده

للتصديق فانما عدم قصده

والايجاد على طريق الطبع وان كانا مشتركين في عدم الاختيار
ان الايجاد بطريق العله لا يتوقف على شرط ولا انتفا مانع والايجاد
بطريق الطبع يتوقف على ذلك ولهذا يلزم اقتران العله بمعلولها
كتحريك الاصبع مع الخاتم التي هي فيه مثلا ولا يلزم اقتران الطبيعه
لمطبوعها كاحراق النار مع الحطب لانه قد لا تحرق النار
لوجود مانع وهو البلل فيه مثلا او تخلف شرط كعدم مماسة النار
له وهذا في حق الحوادث اما البارى جل وعز فلو كان فعله
بالتعليل او بالطبع لزم قدم الفعل فيهما معا واقترن الفعل حينئذ
بوجوده تعالى اما على التعليل فظاهر واما على الطبع فلا يصح ان
يكون ثم مانع والا لزم ان لا يوجد الفعل ابدا لان ذلك المانع
لا يكون الا قديما والقديم لا ينعدم ابدا ولا يصح تاخر الشرط لما
يلزم عليه من التسلسل فلهذا قلنا فيما سبق انه يلزم على تقدير
التعليل او الطبع في حقه تعالى قدم المعلول او المطبوع وقد قام
البرهان على وجوب الحدوث لكل ما سواه تعالى فتعين انه سبحانه
فاعل بمحض الاختيار وبطل مذهب الفلاسفه والطبائعيين اذلهم
الله جميعهم واخلا منهم الارض والحاصل ان اقسام الفاعل بحسب
التقدير العقلي ثلاثه فاعل بالاختيار وهو الفاعل الذي يتاتى منه

Copyright © King Saud University